



مركز الميزان لحقوق الإنسان

تقرير حول

الآثار الإنسانية للحصار والإغلاق المفروض على قطاع غزة



1 أكتوبر 2007

الفهرس

3	مقدمة
4	قطاع الصناعة:
5	قطاع التجارة:
5	الزراعة:
7	الرعاية الصحية:
7	البناء والإنشاءات
9	الحق في الحياة وتلقي الرعاية الصحية:
10	المس بالكرامة الإنسانية:
10	الحرمان من الوصول إلى الجامعات:
10	تشتيت شمل الأسر:
11	الخلاصة

مقدمة

تشكل القيود الإسرائيلية المفروضة على حركة السكان والبضائع حجر الزاوية في سياسة إسرائيل تجاه قطاع غزة. كما أنها المسبب الرئيس لحدوث انتهاكات حقوق الإنسان في القطاع. فإلى جانب كون هذه السياسة تقييداً غير مشروع للحق الأساسي في الحركة والتنقل كما كفلته المواثيق الدولية لحقوق الإنسان (مادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية)، فإنها تتسبب في وقوع انتهاكات خطيرة لجملة من الحقوق الأخرى. فقد بينت تجربة سنوات عديدة أن أثر هذه السياسة على الاقتصاد كان مدمراً، وهي بذلك تنتهك الحق في العمل (مادة 23 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، والحق في التمتع بمستوى معيشي ملائم للفرد وأسرته (مادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية). كما يشكل فرض قيود على وصول إمدادات الغذاء، والوقود، والدواء والأجهزة والطواقم الطبية، والمواد التعليمية والمناهج الدراسية، والمعدات اللازمة للصرف الصحي وحماية البيئة، انتهاكات للحق في الغذاء (مادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، والحق في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة العقلية والجسمية (مادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) ومحددات هذا الحق كما حددتها لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحق في التعليم المناسب (مادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومادة 13 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، والحق في العيش في بيئة صحية، وهي مسؤوليات تقع على عاتق إسرائيل كما قررت محكمة العدل الدولية في قرارها المتعلق بقانونية بناء جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية، والذي أكدت فيه على أن إسرائيل تتحمل المسؤولية عن إعاقة عمل السلطة الفلسطينية على احترام وتطبيق مسؤولياتها، وأنها تتحمل هذه المسؤوليات إذا لم تتمكن هذه السلطة من احترامها.

وتعتبر الإجراءات الإسرائيلية شكلاً متعدد الأوجه من أشكال العقاب الجماعي المفروض على سكان القطاع برمته. فهذه الإجراءات ليست موجهة ضد عدد محدود من الأشخاص لمبررات قانونية أو أمنية، بل هي تشكل القاعدة في السياسة الإسرائيلية، بينما يشكل السماح بالحركة والوصول استثناءً يتطلب ممارسته تصاريح خاصة تصدرها قوات الاحتلال الإسرائيلي في كل مرة يحتاج فيها شخص أو مواد إلى التحرك خارج أو داخل قطاع غزة. ويعتبر إيقاع العقوبات الجماعية انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني، وبخاصة للحمايات التي تفرضها اتفاقية جنيف الرابعة (المواد 33، 146 و147)، وكذلك قواعد لاهاي المتعلقة بأعراف الحرب والاحتلال.

وبينما تستمر إسرائيل في الادعاء بأن احتلالها لقطاع غزة قد انتهى، وبالتالي انتهت مسؤوليتها عن سلامة واحتياجات سكانه الإنسانية أيضاً، بعد فك الارتباط، تشكل الممارسات الإسرائيلية وقدرة إسرائيل على إغلاق قطاع غزة بالفعالية والشدة التي يصفها هذا التقرير أدلة على زيف هذا الادعاء وعدم استناده لأية أسس قانونية أو واقعية. وبموجب هذه السيطرة ومداها وقدرة إسرائيل على فرضها باستمرار يرتقي إلى مستوى السيطرة الفعلية الكاملة، فإن حالة الاحتلال والمسؤوليات التي تترافق معها مستمرة. وعليه فإن يتوجب على إسرائيل مراعاة الواجبات التي يفرضها القانون الدولي الإنساني على قوة الاحتلال اتجاه السكان المدنيين في الإقليم الذي تحتله، وكذلك الواجبات التي تفرضها اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية على جميع الدول والتي تشمل كافة الأراضي التي تخضع لسلطانها القضائي.

ولم تؤدِّ المفاوضات التي تلت تنفيذ هذه الخطة، والتي نتج عنها توقيع "اتفاقية الحركة والوصول" بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة الوطنية الفلسطينية وبإشراف دولي بتاريخ 2005/5/15 عن حدوث تغييرات دائمة لحالة الحصار والإغلاق، بل لوحظ أن إغلاق المعابر قد استمر، بل وزاد عن المعدلات التي كانت قائمة قبل توقيع هذه الاتفاقية. وقد أكدت التقارير التي أعدته جهات فلسطينية ودولية، بمن فيها الأمم المتحدة والبنك الدولي، عدم التزام إسرائيل بما جاء في الاتفاقية، حيث أن فتح أو إغلاق معبر رفح بقي خاضعاً لقرارات الحكومة الإسرائيلية بشكل كامل، ولم تصل معدلات التصدير والاستيراد من خلال معبر المنطار (كارني) إلى المعدلات التي تنص عليها الاتفاقية، ولم يتم السماح بتسيير قوافل للبضائع أو السكان بين الضفة الغربية وقطاع غزة نهائياً. وقد انتهى تشديد الحصار والإغلاق المفروض على قطاع غزة، إلى تحويله إلى سجن محكم الإغلاق، ولاسيما بعد سيطرة حماس عليه أو اسط حزيان/ يونيو المنصرم.

تبنت الحكومة الإسرائيلية بتاريخ 2007/9/19 قراراً أعلنت بموجبه قطاع غزة "كياناً معادياً" وقررت اتخاذ مجموعة من الإجراءات، تشدد بموجبها من حالة الإغلاق والحصار القائمين منذ سنوات. وكانت إسرائيل قد أعلنت عن إغلاق قطاع غزة بالكامل عشية بدء العمليات التي انتهت إلى سيطرة حركة حماس على السلطة في قطاع غزة بتاريخ 2007/6/13. ولم تشكل هذه الإجراءات أي خطوات جديدة، بل اقتصرت على توسيع نطاق القيود المفروضة على القطاع منذ سنوات، والتي تصاعدت بشكل خطير أثناء وبعد تطبيق خطة فك الارتباط، والتي انتهت بتاريخ 2005/9/12.

ويشكل إعلان قطاع غزة كياناً معادياً ادعاءً متعارضاً مع الواقع، فغزة تشكل جزءاً من إقليم محتل كررت إسرائيل عبر تصريحات مسؤوليها ومحاكمها الإشارة إلى أنه منطقة حرب، ولا تزال قواتها المسلحة تنفذ عمليات عسكرية واسعة النطاق فيه وتحفظ بالسيطرة الفعلية على أرضه ومجاله الجوي ومياهه الإقليمية. وبالتالي فإنه خلافاً لتشديد الحصار وتصعيد العدوان على القطاع، لا يأتي هذا الادعاء بجديد، فالأعمال الحربية غير المراعية لقواعد القانون الدولي والعقوبات الجماعية هي أعمال محظورة ويشكل جزء كبير منها جرائم حرب سواء في وجود هذا الإعلان أو في غيابه.

ويوماً بعد يوم يتضح أن تشديد الحصار سيتواصل، بل أن سلطات الاحتلال بدأت باتخاذ خطوات أكثر قسوة على الصعيد الإنساني، حيث تلوح بقطع إمدادات الكهرباء والوقود والغذاء، رغم إدراكها أن قطاع غزة يتأثر بنقص هذه الإمدادات بشكل فوري نظراً لعدم سماح إسرائيل بالحفاظ على أي مخزون استراتيجي عبر سنوات من الحصار وفرض القيود على دخول البضائع إليه. وتأتي الإجراءات الإسرائيلية الأخيرة، والتي تمثلت في تشديد حصارها المفروض على قطاع غزة، كتجسيد فعلي لهذه لسياسة العقاب الجماعي. فقد جرفت قوات الاحتلال معبر صوفاه، الذي بدأ يتحول إلى معبر للبضائع في الآونة الأخيرة بعد استمرار إغلاق معبر المنطار (كارني)، وتوجه إلى حصر مرور المواد الغذائية الأساسية والمواد الإنسانية في معبر كرم أبو سالم (كيرم شالوم) الذي لا تكفي قدرته الاستيعابية على سد حاجات القطاع الأساسية. كما حددت قائمة بالمواد المسموح بدخولها إلى قطاع غزة بتسعة أصناف هي زيت الطعام، ملح الطعام، الدقيق، السكر، الأرز، الحليب ومشقاته، المجمدات، الأدوية والمستلزمات الطبية. وتفضح هذه القائمة نوايا دولة الاحتلال بالقضاء التام على الاقتصاد الفلسطيني وقطاعاته الإنتاجية كافة، التي تعتمد في موادها الخام على المواد المستوردة من إسرائيل أو من خلال موانئها وكذلك الأمر في تصدير المنتجات الزراعية والمصنعة.

وأخيراً لا بد من الإشارة إلى أن أثر استمرار الحصار لسنوات، وفرض الإغلاق الكامل على مدى الثلاثة أشهر ونصف الماضية، أسهم في توسيع ظاهرتي البطالة والفقر وسوء التغذية في قطاع غزة، وضرب ما تبقى من بنية تحتية للاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة، بفعل حظر استيراد المواد الخام، ومنع تصدير المنتجات الصناعية والزراعية للخارج. وبينما يتواصل هذا الحصار وتزداد آثاره قسوة على المجتمع الفلسطيني، فإنه يتسبب في اتساع نطاق انتهاكات حقوق الإنسان بشكل غير مسبوق. فسكان غزة لا تتوفر لديهم القدرة على الوصول إلى خدمات صحية داخل القطاع بسبب تدهور قدرات قطاع الصحة، وفي الوقت نفسه يحظر عليهم السفر لتلقي هذه الخدمات في الخارج. وينطبق الأمر على جملة من الحقوق الأخرى كالتعليم والعمل والغذاء والسكن وغيرها.

يستعرض هذا التقرير أبرز آثار سياسة إسرائيل المتمثلة في الحصار والعقاب الجماعي، وتصعيدها في الفترة الأخيرة. ويعرض التقرير بإيجاز لآثار هذه السياسة على قطاعات الصناعة، والزراعة والتعليم والإسكان والعمل، إضافة إلى تأثيرها على وصول سكان قطاع غزة إلى الحاجات الإنسانية الضرورية وتمتعهم بحقوقهم الأساسية.

قطاع الصناعة:

أجبر الحصار حوالي ألفي منشأة صناعية على التوقف عن العمل، وتسريح عمالها، البالغ عددهم حوالي (70,000) ألف عامل، ويشكل هذا العدد حوالي 85% من المنشآت الصناعية التي كانت تعمل في قطاع غزة قبل الرابع عشر من حزيران. وتجدر الإشارة إلى أن العمال ممن فقدوا فرص عملهم ليس أمامهم فرصة للحصول على عمل بديل، ما يدخلهم ضمن فئة العاطلين عن العمل. ويشكل استمرار الإغلاق والتلويح المستمر بقطع التيار الكهربائي عن قطاع غزة، بإغلاق ما تبقى من ورشات صناعية، خاصة وأن أوضاع أصحاب هذه الورش والخسائر الكبيرة التي أصابتهم لا تمكنهم من تحمل مضاعفة كلفة الإنتاج في ظل استمرار الضعف في قدرة المواطنين الشرائية.

وتأتي هذه الخطوة في سياق متصل من الإجراءات والممارسات الإسرائيلية الهادفة إلى القضاء على قطاع الصناعة الفلسطيني والعودة بالفلسطينيين إلى الاعتماد الكامل على المنتجات الإسرائيلية، ويبرز سلوك قوات الاحتلال تجاه قطاع الصناعة منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في أيلول/سبتمبر 2000 حفيقة النوايا الإسرائيلية، التي فضح القرار الأخير جوهرها. وتبرز الأرقام الواردة في الجدول، الآتي، والمستندة إلى أعمال الرصد والتوثيق التي يقوم بها مركز الميزان لحقوق الإنسان حجم الأضرار التي لحقت بهذا القطاع والناجمة عن الاستهداف المباشر له.

المنشآت الصناعية التي جرى تدميرها على أيدي قوات الاحتلال منذ بداية الانتفاضة وحتى 2007/6/30

حجم الضرر	عدد المصانع	عدد العمال قبل الضرر	عدد العمال حالياً
-----------	-------------	----------------------	-------------------

حجم الضرر	عدد المصانع	عدد العمال قبل الضرر	عدد العمال حالياً
جزئي	135	1817	729
كلي	164	1345	167
المجموع	299	3171	896

كما ألحق الاستهداف غير المباشر لقطاع الصناعة، والمتمثل في سياسة الحصار، مزيداً من الخسائر المادية الكبيرة، الأمر الذي دفع بالآلاف رجال الأعمال إلى نقل أعمالهم إلى دول جوار الأراضي الفلسطينية المحتلة، ما عاد بقطاع الصناعة الفلسطينية إلى وضع أسوأ مما كان عليه قبيل إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية. والجدير ذكره أن قطاع الصناعة يعتمد على المواد الخام المستوردة من إسرائيل أو عبرها، وبعد تجميد تلك القوات بالعمل بالكود الجمركي للقطاع، فقد أجبرت قطاع الصناعة على التوقف في ظل انعدام المواد الخام، كما أن الصناعة الغزبية تحتاج إلى تصدير نسبة كبيرة من إنتاجها إلى الضفة الغربية، وبذلك تكون حرمت من المادة الخام ومن سوق رئيس لا غنى عنه كي تستمر دورة الإنتاج.

قطاع التجارة:

تأثر قطاع التجارة بشكل مباشر حيث لحقت خسائر فادحة بتجار قطاع غزة، كانعكاس واضح لسياسة الحصار والإغلاق، التي تفاقمت بوقف إسرائيل العمل بالكود الجمركي لقطاع غزة، ما حرم تجار القطاع من قدرتهم على مواصلة عملهم، ولاسيما في ظل استمرار إغلاق معبر رفح البري. ويشار إلى أن قوات الاحتلال على مدى السنوات الماضية استهدفت المنشآت التجارية بالقصف والتدمير، ويأتي الحصار ليقضي على فرص كثير من التجار لتعويض خسارتهم المادية جراء تدمير منشآتهم وإتلاف بضائعهم.

المحال التجارية التي دمرتها قوات الاحتلال منذ بداية الانتفاضة وحتى 2007/5/31

حجم الضرر	عدد المحال	عدد العمال قبل الضرر	عدد العمال حالياً
جزئي	202	318	252
كلي	375	466	48
المجموع	577	784	300

وانحصرت البضائع التي يسمح بدخولها إلى قطاع غزة في الضروريات، كالمواد الغذائية والسلع الأساسية والفواكه، أو الموسمية، كإدخال القوطية قبيل افتتاح العام الدراسي بأيام. ويفضي تعطيل قطاع التجارة إلى ارتفاع أسعار السلع والمواد الأساسية في قطاع غزة، وتدني جودتها، بحيث أن فحوص كانت أجريت في أواخر العام 2006 أظهرت أن القمح المورد إلى غزة غير صالح، ويخالف المواصفات الفلسطينية وليس العالمية، وهذا ما أكدته وكالة الغوث الدولية، إثر إعلانها عن وقف التعاقدات بشأن الدقيق بسبب عدم صلاحيته أو تدني جودته.

وتشير مصادر المعلومات في مركز الميزان لحقوق الإنسان إلى أن قوات الاحتلال سمحت خلال الفترة الممتدة من: 10/ إلى 16/9/2007، بمرور (229) شاحنة عبر معبر صوفاه، الواقع جنوب شرق خان يونس، فيما سمحت بمرور حوالي (50) شاحنة عن طريق معبر المنطار (كارني)، أي أن مجموع ما سمحت تلك القوات بإدخاله يقل في متوسطه اليومي عن (50) شاحنة. وتقدر الأمم المتحدة احتياجات قطاع غزة بحوالي (900) شاحنة أسبوعياً، أي ما متوسطه (150) شاحنة يومياً كحد أدنى- لتلبية الاحتياجات الأساسية الضرورية فقط. الأمر الذي يبرز مدى تدهور الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة.

الزراعة:

استهدفت قوات الاحتلال الأراضي الزراعية بالتجريف والتخريب، كما اقتلعت الأشجار ودمت آبار المياه، ودمرت شبكات الري، بشكل منظم وغير مسبوق، منذ استكملت تلك القوات احتلالها للأراضي الفلسطينية عام 1967. ولم تكف قوات الاحتلال بتدمير الأرض وتجريفها، بل لجأت، في محاولة لإخفاء آثار جرائمها، إلى دفن مخلفات التدمير في باطن التربة، مما جعل مهمة إعادة تأهيلها وزراعتها من جديد غاية في الصعوبة.

الأراضي الزراعية التي جرفتها قوات الاحتلال في قطاع غزة منذ بداية الانتفاضة وحتى 2007/9/9

عنوان الأرض (المحافظة)	مساحة الأرض المتضررة بالمتر المربع	عدد المنتفعين من الأرض
شمال غزة	14611.5	26314
رفح	3986.2	15403
غزة	4067	10654
دير البلح	5055.6	10022
خانيونس	3846.3	9075
المجموع	31566.8	71468

وجاءت سياسة الحصار والإغلاق لتكمل المهمة التي بدأتها الجرافات الحربية بالقضاء على قطاع الزراعة الفلسطيني، خاصة في قطاع غزة، الذي تعتمد الزراعة فيه بشكل رئيس على المعابر، حيث أن المزارعين الفلسطينيين يستوردون البذور والأدوية واللقاحات الزراعية من إسرائيل أو من خلالها، ويعتمدون على أسواق الضفة الغربية وإسرائيل وأوروبا في تسويق منتجاتهم من الخضروات والورود.

وأدى إغلاق المعابر إلى تردد المزارعين في بدء موسم الزراعة بسبب خوفهم من الخسارة الكبيرة التي سيمنون بها، إذا بدءوا الموسم ولم يتمكنوا من تصدير محاصيلهم، الأمر الذي أسهم في إضافة مئات المزارعين إلى صفوف العاطلين عن العمل. وتشير مصادر اتحاد لجان الإغاثة الزراعية، إلى أن مزارعي غزة قاموا بزراعة حوالي (2000) دونماً من الفراولة، و (500) دونماً من الزهور و(750) دونماً من الخضروات (فلفل + طمطم شيري) وهي مزروعات بغرض التصدير، حيث لا يستوعبها السوق المحلي. وفي حال نفذت إسرائيل تهديداتها باستمرار الحصار ومنع منتجات قطاع غزة من التصدير فإن هؤلاء المزارعين سيمنون بخسائر تقدر بحوالي (\$20.000.000). هذا بالإضافة إلى أن استمرار الإغلاق ومنع المستلزمات الزراعية (الأسمدة، المبيدات الحشرية، غاز التعقيم، البذور، الأشتال، مواد التعبئة، البلاستيك، الأسلاك والقضبان الحديدية الخاصة بالدفيئات... الخ) من الدخول إلى القطاع سيقضي على المحصول الذي يحتاج - في موعد أقصاه منتصف أكتوبر 2007 - إلى تغطيته بالبلاستيك، غير المتوفر في الأسواق الغزية بسبب استمرار الإغلاق.

ويهدد استمرار الإغلاق المشاريع الزراعية بالفشل، وعدم القدرة على تنفيذها، إضافة لعدم قدرة المزارعين الخواص كذلك، حيث تشير مصادر جمعية الإغاثة الزراعية إلى أن نقص المواد والمستلزمات الزراعية كالبلاستيك والحديد، والأدوية والمبيدات يحول دون تنفيذ مشاريع زراعية من المفترض أن تنفذها الإغاثة خلال الموسم الحالي بتمويل من (UNDP). وهذا يؤدي أيضاً إلى خسارة هذه المشاريع وإمكانية سحب تمويلها، ما يضيع فرص تشغيل آلاف العمال الزراعيين.

كما سيقضي استمرار منع المستلزمات والمواد الزراعية من الدخول إلى غزة، إلى نقص في الخضروات المتوفرة في الأسواق المحلية، ما سيرفع أسعارها، التي بدأت ترتفع فعلياً وتصبح في غير متناول محدودي الدخل والفقراء وهم الغالبية من سكان القطاع.

ولا يقف الضرر الذي لحق بقطاعات الصناعة والتجارة والزراعة عند حدود الخسائر المادية، بل يتجاوزه ليضعاف من الوضع الإنساني المتفاقم، بحيث يرفع من عدد العاطلين عن العمل لتتجاوز نسبتهم 40% من قوة العمل النشطة في قطاع غزة، فيما ترتفع نسبة الفقراء لتصل إلى حوالي 90% من سكان القطاع، وهذا وفقاً لتقديرات وكالة الغوث الدولية.

الرعاية الصحية:

ألقى الحصار بظلال قاتمة على حق الإنسان في قطاع غزة في تلقي الرعاية الصحية، بحيث أسفر الإغلاق عن نقص واضح في عدد كبير من أصناف الأدوية وبعض المستلزمات الطبية، حيث تعاني وزارة الصحة الفلسطينية من عجز في قانمتها للأدوية الأساسية التي تشتمل على (468) صنفاً، يصل إلى (120) صنفاً، أي ما يزيد على 25% من مجمل أصناف الأدوية المشمولة في قائمة أدوية الوزارة. ويشار إلى أن هذا العجز متغير بحيث تتوفر أصناف كانت ناقصة لتتقص غيرها. أما المستلزمات الطبية، وهي الأدوات والتجهيزات التي تستخدم لمرة واحدة، كالأشاش والقطن وخيوط الجراحة... الخ، فبلغ العجز فيها ما بين 150 إلى 200 صنفاً شهرياً خلال النصف الأول من عام 2007، من أصل ما بين 1000 إلى 1400 صنف متداول في وزارة الصحة، من بينها حوالي 40 صنفاً تعتبر من أصناف الطوارئ. هذا ويشكل التلويح بقطع التيار الكهربائي عن قطاع غزة تهديداً جدياً لعمل المستشفيات، الأمر الذي قد يفضي في حال تنفيذه إلى موت المئات من المرضى وهم على أسرة المرض بسبب انقطاع التيار الكهربائي. حيث يؤثر الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي على غرف العمليات وأجهزة الغسيل الكلوي، وغيرها من المعدات والأجهزة الطبية.

كما يفضي تردد التيار وانقطاعه المتكرر إلى إتلاف الأجهزة والمعدات الطبية، التي يعاني قطاع الصحة من نقص فيها أصلاً ما سيسهم في مزيد من تدهور مستوى الخدمات الصحية المقدمة للسكان. هذا بالإضافة إلى أن إغلاق المعبر أسهم في وقف الكثير من المشاريع البيئية، لاسيما تلك المتعلقة بمشاريع معالجة مياه الصرف الصحي، الأمر الذي سيفضي إلى كوارث صحية تؤدي بحياة الآلاف، هذا بالإضافة إلى أثره الكبير على أوضاع الصحة العامة في قطاع غزة. هذا ولا تفي المساعدات الإنسانية التي تصل إلى قطاع غزة على شكل هبات وتبرعات بغرض سد النقص الحاصل، ولاسيما وأن معظم الأدوية والمستلزمات الطبية التي تصل تكون قد شارفت صلاحيتها على الانتهاء، أو أنها متوفرة ولا تشكل أولوية في هذا الخصوص. كما أن ما توفره منظمة الصحة العالمية من أدوية يحافظ على استمرار تقديم الخدمات الصحية في حدودها الدنيا.

البناء والإنشاءات

يعاني قطاع السكن في قطاع غزة من تدهور مستمر، ففيما لعبت النسب المرتفعة للكثافة السكانية داخل المساكن دوراً بارزاً في استمرار تدهور الحق في سكن مناسب في قطاع غزة، خاصة في المخيمات، وغياب المرافق الضرورية، كان لسياسة قوات الاحتلال المنظمة في هدم وتدمير المنازل السكنية، دوراً بارزاً في انتهاك حق الإنسان في الحصول على مأوى وليس حقه في السكن المناسب، وهو الأمر الذي يظهره الجدول الآتي:

المنازل السكنية التي دمرتها قوات الاحتلال في محافظات قطاع غزة منذ 2000/10 وحتى 2007/9/9

المحافظة	حجم الضرر	عدد المنازل المدمرة	عدد السكان المقيمين إقامة دائمة في المنزل	عدد الإناث من السكان المقيمين في المنزل	عدد الأطفال من السكان المقيمين في المنزل
خانيونس	كلي	550	4158	2023	2181
	جزئي	524	4238	2142	2128
دير البلح	كلي	212	1726	789	825
	جزئي	307	3295	1625	1557
رفح	كلي	1612	14065	6606	7450
	جزئي	1129	10666	5006	5443
شمال غزة	كلي	386	3930	1874	1817
	جزئي	1545	16705	8149	8998
غزة	كلي	224	1803	675	773
	جزئي	846	8760	3862	4062
المجموع		7335	69346	32724	35234

ومن نافل القول أن سياسة الهدم والتدمير حرمت الفلسطينيين من مواصلة سياسة بناء المساكن لذوي الدخل المحدود وحولت السياسات الرسمية إلى العمل على ترميم المنازل المتضررة.

ويأتي الحصار والإغلاق ليكمل ما بدأت الجرافات الإسرائيلية، فبعد أن حرم الفلسطينيون من الحصول على مأوى جراء هدم وتدمير مسكنهم، يحول الحصار دون حصولهم على مسكن جديد. كما يضاعف الحصار من معاناة السكان ويزيد من حالة تدهور الحق في سكن مناسب، حيث أفضى إلى توقف العديد من مشاريع بناء مساكن جديدة، أو لرصف وتعبيد

طرقا وتهيئة البنية التحتية. وفي هذا السياق لعبت وكالة الغوث دوراً مهماً في الإشراف على مشاريع بناء مساكن جديد لفراقي المأوي ممن هدمت قوات الاحتلال منازلهم.

وتشير أعمال المراقبة التي يقوم بها المركز إلى توقف العمل في مشاريع بناء وحدات سكنية جديدة، لإسكان أصحاب المنازل التي دمرتها إسرائيل ويمكن إيجاز أبرز مشاريع الإسكان والبنية التحتية المتوقفة كالآتي:

1. وقف مشروع تطوير شارع صلاح الدين الرئيس، والبالغة كلفته (25 مليون يورو).
2. وقف العمل في مشروع ناقل مياه غزة، والبالغة كلفته (155 مليون دولار أمريكي).
3. وقف العمل في محطة غزة لمعالجة مياه الصرف الصحي (70 مليون يورو).
4. وقف العمل في مشروع محطة معالجة مياه الصرف الصحي في الشمال ونقل مياه الأحواض.
5. مشروع بناء (754) وحدة سكنية في مدينة رفح، تشرف عليه وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين وهو ممول من المملكة العربية السعودية.
6. مشروع بناء (300) وحدة سكنية في مدينة رفح، تشرف عليه (UNDP) وهو ممول من الاتحاد الأوروبي.
7. المشروع الإماراتي وهو مشروع يستهدف إنشاء (600) وحدة سكنية في المناطق المحررة غرب خان يونس وقد توقف العمل بهذا المشروع بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة لنقص مواد البناء.
8. المشروع الياباني وهو مشروع يستهدف إنشاء (450) وحدة سكنية في المناطق المحررة غرب خان يونس تحت إشراف وكالة الغوث وقد توقف العمل بهذا المشروع بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة لنقص مواد البناء.
9. المشروع الهولندي ويستهدف إقامة (250) وحدة سكنية في المناطق المحررة غرب خان يونس تحت إشراف وكالة الغوث وقد توقف العمل بهذا المشروع بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة لنقص مواد البناء.
10. مشروع دعم التنمية والإدارة البلدية في المنطقة الوسطى (SMDM)، والذي يعمل مع البلديات بالمحافظة الوسطى كشركاء في التنمية. ويرمي المشروع لتحسين مستوى حياة السكان، حيث ينفذ مشاريع بنية تحية وباستخدام عمالة كثيفة للمساهمة في الحد من البطالة، وقد كان مقرراً خلال الأشهر الماضية أن يقوم المشروع بتنفيذ العديد من المشاريع بالتعاون مع البلديات وبكلفة إجمالية تقدر ب(1000.000) دولار، وجراء منع دخول المواد الخام اضطر لوقف كافة الأنشطة التي تتلخص في رصف شوارع وطرق داخلية، في كل من قرية وادي السلفا، مدينة الزهراء، مخيم النصيرات، قرية المغراقة، قرية وادي غزة، قرية المصدر، مدينة دير البلح.

وبالإضافة إلى ذلك فقد تعطلت العديد من المشاريع الحكومية والأهلية في محافظة خان يونس ومن أهمها مشروع الصرف الصحي ومشروع تجميع مياه الأمطار، بالإضافة إلى عشرات المشاريع التي تستهدف شق طرق وتعبيدها، وإعادة صيانة شبكات المياه والإنارة في محافظة خان يونس. كما توقفت مشاريع شبيهة تشرف عليها البلديات والدوائر الحكومية. والجدير بالذكر أن قوات الاحتلال منعت إدخال مواد البناء إلى قطاع غزة منذ الرابع عشر من حزيران 2007، الأمر الذي أسهم ليس فقط في توقف استكمال البناء في مشاريع الإسكان، بل وأوقف أعمال بناء وترميم المساكن الخاصة التي يقوم المواطنون بها في سياق الزيادة الطبيعية.

وتفيد مصادر مركز الميزان أن أسعار مواد البناء ارتفعت بشكل غير مسبوق وليس له علاقة بأسعار الإسمنت العالمية أو داخل إسرائيل، فقد ارتفع سعر جوال (كيس) الإسمنت من (20 شيكل) إلى (120 شيكل). هذا وتوقفت أعمال رصف الطرقات في مختلف أرجاء قطاع غزة من رفح جنوباً إلى بيت حانون.

وتشير مصادر الغرفة التجارية الفلسطينية لقطاع غزة إلى أن احتياجات قطاع غزة اليومية من مواد الإسمنت تبلغ حوالي (3000 طن) ومن الحصمة (2500 طن)، فيما لم تسمح قوات الاحتلال الإسرائيلي بدخول أية كمية من مواد البناء منذ تشديد الإغلاق منتصف حزيران 2007. هذا بالإضافة إلى فقدان آلاف العمال لفرص عملهم بما في ذلك أصحاب شركات المقاوله والمهندسين وغيرهم من أصحاب المهن ومحال بيع مواد البناء والتمديدات الصحية.

ولا يقتصر الحصار على حركة السلع والبضائع، بل يطال حرية الحركة والتنقل والسفر بالنسبة للأفراد، ودون أدنى اكرات بالحاجات الإنسانية الماسة، التي تتوقف فيها حياة الإنسان أحياناً على قدرته في التنقل والوصول إلى المستشفيات، سواء في دول الجوار كمصر والأردن أو داخل إسرائيل نفسها. في ظل العجز المتواصل واستمرار تدهور مستوى الخدمات الصحية في المنشآت الصحية داخل قطاع غزة. ويمكن استعراض أبرز الآثار السلبية لتقييد حرية الحركة والتنقل بالنسبة للأفراد على النحو التالي:

الحق في الحياة وتلقي الرعاية الصحية:

شكل إغلاق معبر رفح البري المنفذ الوحيد لسكان قطاع غزة على العالم الخارجي تهديداً لحق عدد كبير من المرضى الفلسطينيين في الحياة، حيث توفي الكثيرون ممن حال إغلاق المعبر دون قدرتهم على الوصول إلى المستشفيات لإجراء جراحات دقيقة أو صعبة، ولاسيما في ظل العجز المتواصل لقطاع الصحة الفلسطيني عن التعامل مع هذه الحالات. وتشكل المعاناة التي تكبدها نحو ستة آلاف فلسطيني ممن علقوا على الجانب المصري من معبر رفح، دليلاً واضحاً على مساس الإغلاق بحقهم في الحياة وفي الرعاية الصحية، حيث توفي عدد من المرضى بسبب تدهور أوضاعهم الصحية بعد أن مكثوا لأكثر من خمسين يوماً في ظروف أقل ما توصف به أنها لا إنسانية، وفي ظل انعدام الرعاية الصحية الضرورية للمرضى منهم أو امن أجروا جراحات وهم في طريق عودتهم إلى القطاع. ورصد مركز الميزان لحقوق الإنسان سماح سلطات الاحتلال بدخول (19) جثة من جثثهم عبر معبر كرم أبو سالم، ولم تحرك معاناة عشرات المرضى الآخرين، المجتمع الدولي لممارسة للضغط على إسرائيل للسماح بفتح المعبر فوراً وإنهاء معاناتهم.

التاريخ	ملاحظات
16-Jun-07	دخول جثمان الشهيد محمد عبد المحسن البابا 21 عاماً توفي متأثراً بجراحه في مصر بتاريخ 2007/6/10، ودخول جثمان أحمد العبادلة من سكان خانيونس، توفي في مصر
20-Jun-07	دخول جثمان انشراح طلال الصانع (شيخ العيد) 50 عاماً من رفح توفيت في مصر، دخول جثمان هشام سليم سلامة من النصيرات الذي توفي في مصر
21-Jun-07	دخول جثمان زينب محمد السردى (الجمال) 55 عاماً من النصيرات توفيت في مصر
22-Jun-07	دخول جثمان طارق محمد أبو جامع 21 عاماً من خانيونس طالب جامعة توفي في مصر في حادث طرق، وجثمان مجدي السيد أبو جامع، 21 عاماً من خانيونس، طالب جامعة توفي في مصر بحادث طرق، وجثمان محمد الغفري من غزة توفي في مصر، وجثمان أحمد علي محمد تيم من رفح الذي توفي في مصر
24-Jun-07	دخول جثمان محمود خميس عبد الله غرارة 57 عاماً من رفح توفي في مصر.
29-Jun-07	دخول جثمان سعد محمد عياد 67 عاماً من غزة توفي في مصر
30-Jun-07	دخول جثمان خضرة أبو عريف من غزة توفيت في مصر
02-Jul-07	السماح بدخول جثمان تغريد محمد عابد (تايه) 31 عاماً من جباليا توفيت في مستشفى العريش مريضة سرطان، السماح بدخول جثمان سليمان عبد محمد طاهر 70 عاماً من الشجاعة توفي في مصر.
05-Jul-07	دخول جثمان عليان العبد المرشدي 70 عاماً من غزة الذي توفي في مصر
08-Jul-07	دخول جثمان حسن محمد السكافي 52 عاماً من بيت لاهيا توفي في مصر
11-Jul-07	إعادة جثمان فرج بركة أبو نصر البالغ من العمر 54 عاماً من بيت لاهيا توفي في مصر
18-Jul-07	دخول جثمان سناء أحمد شلحة (شبن) 26 عاماً من جباليا ت، وفيت في مصر نتيجة مرض السرطان يوم 2007/7/17.
24-Jul-07	دخول جثمان وفاء حسن الجعل 41 عاماً
30/7/2007	دخول جثمان أحمد رمضان الخطيب 47 عاماً
7/8/2007	دخول جثمان عبد الرحمن إسماعيل ليد 17 عاماً مريض سرطان
12/8/2007	دخول جثمان فاطمة عبيد عبد المجيد موسى 54 عاماً حيث توفيت بتاريخ 2007/8/9

وتتذرع قوات الاحتلال بغياب الطرف الفلسطيني المناط به الإشراف على المعبر متجاهلة أنها سبق وأن سمحت بفتح المعبر مرات كثيرة لإدخال العالقين، بعد أن أغلقته لأكثر من شهرين متواصلين إثر تنفيذها لخطة الفصل أحادي الجانب، وفي حينه لم تكن حركة حماس هي من يسيطر على غزة لتبرر إغلاق المعبر، ومع ذلك سمح بإدخال العالقين دون وجود لسلطات الاحتلال أو أي طرف دولي مراقب. وكان المركز حصل على معلومات تفيد أن من بين من علقوا على معبر رفح حوالي (87) مريضاً ترددوا على مستشفى العريش، وحوالي (103) مريضاً ترددوا على مستشفى الهلال الأحمر الفلسطيني في القاهرة.

المس بالكرامة الإنسانية:

أظهرت التجربة الماضية التي عايش خلالها الفلسطينيون فصول الإغلاق المتكرر، خاصة بعد أن فرضت قوات الاحتلال حصاراً جويًا أدى إلى توقف عمل مطار غزة الدولي، وانحصرت قدرة سكان القطاع على السفر إلى خارج القطاع في معبر رفح البري، أن قوات الاحتلال استخدمت سيطرتها المطلقة على عمل المعبر كوسيلة لإذلال الفلسطينيين والحط من كرامتهم.

وتسهم عمليات إغلاق المعبر المتكررة في مضاعفة أعداد المسافرين وتكديسهم على جانبي المعبر، حيث يشهد الجانب المصري من المعبر حالة من الازدحام الشديد، جراء إعاقة قوات الاحتلال لممر المسافرين القادمين إلى الأراضي المحتلة أو منعهم. وتتكرر الحالات التي يرتفع فيها عدد المسافرين الذين يمكثون على الجانب المصري من المعبر، خاصة في فترات الصيف. وقد شهدت الفترة التي تلت 2007/06/09 حالة غير مسبوقة، حيث علق الآلاف من الفلسطينيين على جانبي المعبر، وكان وضع نحو ستة آلاف فلسطيني كارثي بالمعنى الحقيقي للكلمة، فبالإضافة إلى حالة القلق والترقب والظروف النفسية الصعبة للعالقين على الجانب المصري، وحسب شهود عيان ممن التقاهم باحثو المركز فقد اضطرب بعض هؤلاء إلى التسول أمام المساجد في مدينتي رفح والعريش المصريتين، إثر نفاذ مدخراتهم. فيما اضطرب البعض إلى النوم في العراء، جراء عدم قدرتهم على النوم في فنادق أو استئجار شقق.

هذا وتشير أعمال الرصد التي يقوم بها المركز إلى أن قوات الاحتلال اتخذت من الأزمة الداخلية الفلسطينية ذريعة، لتمعن في إذلال المدنيين، سيما وأن الفترة التي سبق وشهدت ظرفاً مشابهاً بعد تنفيذ قوات الاحتلال لخطة الفصل أحادي الجانب، تشير إلى أن قوات الاحتلال سمحت في مرور العالقين ستة مرات على الأقل دون أن يكون هناك طرفاً فلسطينياً قائماً على تشغيل المعبر وقبل وجود المراقبين الأوروبيين، ما يؤكد أن الغاية هي إذلال المدنيين والحط من كرامتهم.

الحرمان من الوصول إلى الجامعات:

ينطوي انتهاك الحق في حرية التنقل والسفر على انتهاك لمختلف حقوق الفلسطينيين الأساسية كالحق في التعليم، بالنظر إلى التحاق الآلاف من الطلبة الفلسطينيين للدراسة الجامعية خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبإغلاقها للمعبر تحرم قوات الاحتلال هؤلاء الطلبة من حقهم في الوصول إلى جامعاتهم. وربما لعب توقيت الإغلاق دوراً ضاعف من المشكلة، خاصة وأن إغلاق المعبر جاء بعد بدء الإجازة الصيفية في الجامعات، وهي فترة عادة ما تشهد عودة أعداد كبيرة من الطلبة لقضاء الإجازة بين أفراد أسرهم. كما أن عدداً كبيراً من الطلبة الجدد كانوا أنهوا معاملات التسجيل في الجامعات خارج قطاع غزة، ومنهم من دفع رسوم فصل دراسي، إلا أن أحداً منهم لم يتمكن من الوصول إلى جامعته.

تشثيت شمل الأسر:

تتواصل معاناة الآلاف الفلسطينيين الذين علقوا داخل قطاع نفسه، ممن جاءوا في زيارة لذويهم أو استخراج بطاقات هوية لأطفالهم، حيث تواصل قوات الاحتلال حرمانهم من العودة إلى البلدان التي قدموا منها، لجمع شملهم مع أسرهم. ولا يقتصر الضرر عند حدود معاناتهم النفسية والمادية بل يتجاوزها ليتهدد مئات الأسر خطر التشثيت، ولاسيما أن عدداً كبيراً ممن قدموا لزيارة ذويهم في غزة نفذت إقامتهم في البلدان التي قدموا منها أو شارفت على الانتهاء، الأمر الذي قد يحول دون عودة البعض منهم في ظل تشدد كثير من الدول في السماح للفلسطينيين بدخول أراضيها. هذا بالإضافة إلى المشكلات المتعلقة ببدء العام الدراسي، الأمر الذي قد يهدد الكثيرين منهم بضياع عام دراسي إذا ما استمر الإغلاق، خاصة وأن المدارس لا تقبل من تخلف عن الدراسة لفترة طويلة.

والجدير بالذكر أن قوات الاحتلال أغلقت معبر رفح وأعاقت العمل فيه طوال الفترة التي تلت 2006/06/26. ومنذ اندلاع الاقتتال 2007/06/9، الذي انتهى بسيطرة حركة حماس على قطاع غزة، فرضت قوات الاحتلال إغلاقاً شاملاً للمعبر، وبعد أن اتبعت آلية إدخال العالقين على الجانب المصري عبر معبر بيت حانون (إبرز) مروراً عن معبر العوجا، تسير عملية السماح لمن علقوا داخل القطاع للعودة بالألية نفسها بشكل بطيء لدرجة أن قدرة الآلاف من العالقين على الخروج قد تحتاج إلى عام كامل، هذا إذا ما سارت العملية بانتظام، أما في ظل استمرار تلكو قوات الاحتلال فإن الوضع يزداد كارثية خاصة وأن النصف الثاني من شهر أيلول سبتمبر شهد عدم السماح لسفر أي من العالقين، وقامت قوات الاحتلال بمنع قوافلهم من الدخول وأعادتهم إلى غزة بالرغم من التنسيق السابق لهم.

الخلاصة

إن استمرار وتشديد الحصار والإغلاق الذي تفرضه قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، والذي يفضي إلى انتهاك جملة حقوق الإنسان بالنسبة للمدنيين من سكان قطاع غزة، ما هو إلا شكل من أشكال العقاب الجماعي المنظم الذي تفرضه قوات الاحتلال على المدنيين الفلسطينيين في انتهاك لقواعد القانون الدولي الإنساني، ولاسيما اتفاقية جنيف الرابعة المخصصة لحماية المدنيين في وقت الحرب، ومبادئ حقوق الإنسان. إن القانون الدولي يحظر العقاب الجماعي والاقتصاص من السكان المدنيين مهما كانت الأسباب والذرائع حيث تنص المادة 33 من اتفاقية جنيف الرابعة على أنه "لا يجوز معاقبة أي شخص محمي على مخالفة لم يقترفها هو شخصياً. تحظر العقوبات الجماعية وبالمثل جميع تدابير التهديد أو الإرهاب".

ويؤكد مركز الميزان أن دولة الاحتلال الإسرائيلي ما كان لها أن تمضي قدماً في مسلسل جرائمها المتواصل، لولا حالة العجز وازدواجية المعايير التي تلف موقف المجتمع الدولي، في تعامله مع جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان، والتي تطورت ليصبح المجتمع الدولي طرفاً في سياسة الحصار المفروض على قطاع غزة، لا سيما في شقه الاقتصادي، ما يدفع إلى تقويض أسس حقوق الإنسان في قطاع غزة، وحوله إلى مجتمع يعيش على الإغاثة.

وتشير الوقائع على الأرض إلى أنه وعلى الرغم من ما ترتكبه قوات الاحتلال الإسرائيلي من انتهاكات وجرائم بحق السكان وممتلكاتهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لم تواجه بموقف حقيقي من قبل المجتمع الدولي، بل على العكس من ذلك، وجدنا أن بعض الدول التي تنصب نفسها راعية للديمقراطية في العالم، تتفهم دوافع إسرائيل في ارتكاب جرائمها، وتسهم في تشديد الحصار، متجاهلة قواعد القانون الدولي، وموقف محكمة العدل العليا الدولية في لاهاي.

عليه وفي ضوء ما يورده التقرير من حقائق، فإن المركز يدعو المجتمع الدولي للقيام بواجباته القانونية تجاه السكان بتوفير الحماية لهم وللممتلكاتهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والعمل على رفع الحصار فوراً عن قطاع غزة، والضغط على دولة الاحتلال لوقف عدوانها على المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم وضمان احترامها لقواعد القانون الدولي ومعايير حقوق الإنسان. كما يطالب المركز المجتمع الدولي بالكف عن تسييس معاناة المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومقايضة حقوق الإنسان بمصالح سياسية واقتصادية.

انتهى